الأمم المتحدة
A/RES/69/272

Distr.: General
17 April 2015

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون
البند ١٣١ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥

[بناء على تقرير اللجنة الخامسة (*A/69/702/Add.1*)]

٢٧٢/٦٩ – التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٢٧٢/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٥٤/٦٠ المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، والجزء الأول من قرارها ٢٦٠/٦٠ المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، وإلى قراراتها ٢٨٣/٦٠ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٤٥/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٧٦/٦٣ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ و ٢٥٩/٦٤ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٠ و ٢٥٧/٦٦ المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ و ٢٥٣/٦٧ المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ و ٢٦٤/٦٨ المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤،

وإذ تعيد تأكيد التزامها بتعزيز المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة ومساءلة جميع الدول الأعضاء للأمين العام عن أداء الأمانة العامة،

وإذ تؤكد أن المساءلة ركيزة أساسية للإدارة المتسمة بالفعالية والكفاءة تتطلب اهتماما والتزاما قويا على جميع مستويات الأمانة العامة، وبخاصة على أعلى مستوى،

وإذ تقر بالدور الهام لهيئات الرقابة في إنشاء نظام مساءلة مجد للأمم المتحدة، وإذ تعيد تأكيد هذا الدور،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام المرحلي الرابع عن نظام المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة[(١)] وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة بالموضوع[(٢)]،

---

(١) A/69/676.

(٢) A/69/802.

15-05364 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام المرحلي الرابع عن نظام المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة[(١)]؛

٢ - **تؤيد** الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية[(٢)]، رهنا بأحكام هذا القرار؛

٣ - **تؤكد** أهمية الترويج لثقافة قوامها المساءلة والإدارة القائمة على النتائج والإدارة المركزية للمخاطر والرقابة الداخلية على جميع المستويات في الأمانة العامة من خلال استمرار تحلي كبار المديرين بروح القيادة والالتزام، وتكرر طلبها أن يتخذ الأمين العام التدابير المناسبة لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك تدريب الموظفين المعنيين؛

٤ - **تكرر تأكيد** أحكام الفقرات ٤ و ٥ و ٩ و ١٠ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٧ و ١٩ من الجزء الأول من قرارها ٦٦/٢٥٧؛

٥ - **تكرر أيضا تأكيد** أحكام الفقرات ٨ و ٢٦ و ٢٨ من قرارها ٦٨/٢٦٤؛

٦ - **تشدد** على دور ومسؤولية لجنة الإدارة في تعزيز نظام المساءلة والنهوض به ككل؛

نظام الإدارة المركزية للمخاطر وإطار الرقابة الداخلية

٧ - **تلاحظ مع التقدير** التقدم المحرز صوب تعزيز نظام الإدارة المركزية للمخاطر، بما في ذلك إنشاء سجل للمخاطر ووضع هيكل إداري للإدارة المركزية للمخاطر وتحديد المسؤول عن كل من المخاطر الستة الحرجة التي تم تحديدها، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يواصل جهوده لتنفيذ وترسيخ الإدارة المركزية للمخاطر على صعيد الأمم المتحدة ككل من خلال إدارة المخاطر المحددة وتخفيف حدتها، ولا سيما المخاطر الستة الأشد حرجا، ووضع خطط عمل ملموسة للتصدي للمخاطر، وأن يقدم تقريرا بهذا الشأن في سياق التقرير المرحلي المقبل عن المساءلة؛

٨ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتنفيذ نظام متسق ومتكامل للإدارة المركزية للمخاطر يساعد على ترسيخ أو تعزيز ثقافة إدارة المخاطر في عادات عمل موظفي الأمانة العامة، وتطلب إليه أن يكفل استمرار الالتزام على جميع مستويات هيكل الإدارة من أجل تحقيق هذا الهدف، وأن يقدم تقريرا عن الإجراءات الملموسة المتخذة في هذا الصدد في سياق التقرير المرحلي المقبل عن المساءلة؛

٩ - **تتطلع** إلى نتائج تنفيذ نظام الإدارة المركزية للمخاطر، على سبيل التجربة، في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشدد على أهمية تحديد وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات بشأن تنفيذه مع البعثات الميدانية الأخرى خلال مراحل التنفيذ بتلك البعثات؛

الإدارة القائمة على النتائج

١٠ - **تؤكد من جديد** أن الإدارة القائمة على النتائج والإبلاغ عن الأداء ركيزتان أساسيتان لإطار شامل للمساءلة؛

١١ - **تشير** إلى الفقرة ١٢ من قرارها ٦٨/٢٦٤، وتعيد تأكيد طلبها إلى الأمين العام أن يحدد الأساليب والأدوات الملائمة لتوصيف الكفاءة التي تؤدي بها الأمانة العامة أعمالها؛

١٢ - **تلاحظ** التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الفريق العامل المعني بالإدارة القائمة على النتائج، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يواصل جهوده لتسريع وتيرة تنفيذ إطار الإدارة القائمة على النتائج على صعيد الأمانة العامة ككل، على مراحل، مع مراعاة أحكام الفقرة ٦ من قرارها ٦٧/٢٥٣؛

١٣ - **تثني** على الأمين العام لما اتخذه من خطوات للنهوض بثقافة التقييم الذاتي على صعيد المنظمة ككل، وتعميم استخدام أدوات الرصد والتقييم ذات الصلة في تخطيط البرامج وتنفيذها، وتطلب إليه أن يواصل تقديم التدريب الكافي للموظفين، وتتطلع إلى تلقي آخر المعلومات عن نتائج المشروع التجريبي لتعزيز قدرات التقييم الذاتي في إدارة الشؤون الإدارية بالأمانة العامة؛

١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير المرحلي المقبل عن المساءلة خطة مفصلة، تتضمن إطارا زمنيا محددا ومعالم واضحة، لكيفية تنفيذ نظام الإدارة القائمة على النتائج باعتباره جزءا من السير العادي لعمل المنظمة؛

١٥ - **تعيد تأكيد** التوصيات الواردة في الفقرة ١٦ من تقرير اللجنة الاستشارية[٣]، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٦٤/٢٥٩، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج مستجدات الحالة في سياق تقريره المرحلي المقبل عن المساءلة؛

---

(٣) A/64/683 و Corr.1.

المساءلة الشخصية

١٦ - **تشدد** على أهمية إنشاء آليات حقيقية تتسم بالفعالية والكفاءة لتعزيز المساءلة المؤسسية والشخصية على جميع المستويات وتنفيذ هذه الآليات تنفيذا تاما؛

١٧ - **تكرر التأكيد** على أن الاتفاقات وتقييمات نهاية السنة أداتان فريدتان لمساءلة كبار المديرين والإسهام في تحقيق الشفافية في المنظمة؛

١٨ - **تكرر أيضا تأكيد** طلباتها إلى الأمين العام أن يتخذ مزيدا من التدابير الملموسة لكفالة أن يصبح نظام الاتفاقات أداة هادفة وقوية في مجال المساءلة، وأن يتخذ إجراءات لمعالجة المسائل المنهجية التي تحول دون المديرين وتحقيق أهدافهم، ولا سيما تلك المتعلقة بالامتثال للإطار الزمني لاستقدام الموظفين، وأن يوافي الجمعية العامة بتقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد في سياق التقرير المرحلي المقبل عن المساءلة؛

١٩ - **تشير** إلى الفقرة ١٤ من تقرير اللجنة الاستشارية[٢]، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج أهدافا ومؤشرات إضافية في اتفاقات كبار المديرين بغرض تقييم أدائهم فيما يتعلق بإدارة الموارد بفعالية وكفاءة، وأن يقدم آخر المستجدات في هذا الصدد في التقرير المرحلي المقبل عن المساءلة؛

٢٠ - **تلاحظ مع التقدير** إدراج مؤشر إداري موحد جديد في اتفاقات كبار المديرين لعام ٢٠١٥ يتعلق بإصدار الوثائق للهيئات الحكومية الدولية ولجان الجمعية العامة في الوقت المناسب، على نحو ما طلبته الجمعية في قرارها ٢٥٠/٦٩ المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وتطلب إلى الأمين العام أن يكفل مواصلة إدراجه في الاتفاقات المقبلة؛

تعزيز المساءلة في البعثات الميدانية

٢١ - **تشجع** الأمين العام على مواصلة جهوده لتعزيز المساءلة في جميع قطاعات البعثات الميدانية، وكفالة التنفيذ الكامل لسياسة عدم تسامح المنظمة إطلاقا إزاء أي نوع من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتتطلع إلى النظر في هذه المسألة في سياق التقرير المقبل عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام؛

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا المركزي لتخطيط الموارد

٢٢ - **تشجع** الأمين العام على مواصلة تعزيز وتحسين إطار المساءلة من خلال الاستفادة من الفوائد المتصلة بنشر المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا

المركزي لتخطيط الموارد، وتطلب إليه أن يقدم تقريرا بهذا الشأن في سياق التقرير المرحلي المقبل عن المساءلة؛

٢٣ - **تشير** إلى الفقرة ١٦ من تقرير اللجنة الاستشارية[٢]، وتشدد على أن عدم توافر معلومات كافية لعمليات اتخاذ القرار ما زال يحد من قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف المحددة في إطار المساءلة المعزز ووضع نظام ملائم لقياس الأداء والإبلاغ عنه، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يعرض خطته المفصلة للتعامل مع أوجه الضعف الحالية المتصلة باحتياجات المنظمة من البيانات والمعلومات في مجال تخطيط البرامج ورصدها والإبلاغ عنها؛

الأخلاقيات والمساءلة

٢٤ - **تلاحظ** الجهود المتواصلة والمبادرات الأخيرة التي اضطلعت بها الأمانة العامة لتعزيز الأخلاقيات في المنظمة، بما في ذلك تقييم المخاطر المتصلة بالأخلاقيات والسمعة المشار إليه في الفقرة ٨٦ من تقرير الأمين العام، وتشدد على أهمية تعزيز عمليات المنظمة واستجاباتها لضمان تشجيعها للإبلاغ عن سوء السلوك الخطير وحماية المبلغين عن المخالفات من الانتقام والتدخل لمنع الانتقام؛

تعزيز المساءلة في مجال المشتريات

٢٥ - **تشير** إلى الفقرة ٣٣ من تقرير اللجنة الاستشارية[٢]، وتطلب إلى الأمين العام كفالة أن يتناول برنامج التدريب في مجال المشتريات بصورة كاملة أحكام دليل مشتريات الأمم المتحدة فيما يتعلق بدور كل من لجنة المقر للعقود واللجان المحلية للعقود في عملية الشراء، وأن تراعى المبادئ العامة لمشتريات الأمم المتحدة في وضع نظام للمساءلة؛

مسائل أخرى

٢٦ - **تشير** إلى الفقرة ٣٥ من تقرير اللجنة الاستشارية[٢]، وتلاحظ تعليقات اللجنة فيما يتعلق بسلسلة اتخاذ القرار وفعالية الضوابط الداخلية، وتطلب إلى الأمين العام مساءلة الموظفين، ولا سيما كبار المديرين، عن سوء السلوك، وتؤكد على الحاجة إلى التصدي الفعال لحالات سوء الإدارة وسوء اتخاذ القرارات، وبخاصة الحاجة إلى الحد من هذه الحالات بتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛

٢٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقرير سنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار المساءلة لكي تنظر فيه، وتشجعه على أن ينظر في إمكانية إدراج معلومات عن

المساءلة فيما يتعلق بالمسائل الواردة في الفروع الثالث إلى الثامن من تقريره في التقارير المتعلقة ببنود جدول الأعمال الموضوعية ذات الصلة؛

٢٨ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يوافي الجمعية العامة في الجزء الأول من دورتها السبعين المستأنفة بتقرير عن تنفيذ إطار المساءلة، وتقرر معاودة النظر في مسألة تواتر التقارير المرحلية عن المساءلة مستقبلا في سياق ذلك التقرير.

الجلسة العامة ٨٤
٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥